عالمياً… الدولار يتراجع ويتجه لتسجيل خسائر أسبوعية

وجد الدولار صعوبة، اليوم الجمعة، لتعويض الخسائر الحادة التي تكبدها ويتجه لخسائر أسبوعية مع ترقب المستثمرين لبيانات أمريكية متراكمة بعد إعادة فتح الحكومة الأميركية، وسط توقعات بضعف الاقتصاد.

وهبط الدولار خلال الليل تزامنا مع عمليات بيع في الأسهم والسندات الأمريكية تعيد إلى الأذهان الاضطرابات التي شهدتها الأسواق في أبريل نيسان.

وقلص المستثمرون رهاناتهم على خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي لأسعار الفائدة في ديسمبر كانون الأول، وفقا لوكالة "رويترز".

وقال راي أتريل رئيس أبحاث العملات الأجنبية في بنك أستراليا الوطني "هناك لمحات من بيع أمريكا تحوم في الأجواء مجددا".

ولم تفلح توقعات بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في رفع الدولار، الذي انخفض إلى أدنى مستوى له في أسبوعين مقابل اليورو خلال الليل.

وانتعشت العملة الموحدة مرة أخرى فوق مستوى 1.16 للدولار وبلغت في أحدث التعاملات 1.1630 دولار.

وبالمثل، تماسك الفرنك السويسري بالقرب من أعلى مستوى له في أكثر من ثلاثة أسابيع واستقر عند

7933.0 مقابل الدولار. وهبط مؤشر الدولار ليحوم قرب أدنى مستوياته في أسبوعين عند 99.27، ويتجه لتكبد خسائر أسبوعية بنسبة 0.3 بالمئة.

وقال جوزيف كابورسو رئيس قسم العملات الأجنبية في بنك الكومنولث الأسترالي "بدءا من الأسبوع المقبل، سنحصل على الكثير من البيانات الاقتصادية من الولايات المتحدة، ونعتقد أنها ستكون سيئة للغاية. وأعتقد أن السوق تستعد الآن لطوفان من البيانات الاقتصادية الأمريكية السيئة".

وفي حين أن ذلك من شأنه أن يغذي عادة التوقعات بمزيد من التيسير النقدي لدعم الاقتصاد الضعيف، قال كابورسو إن البيانات غير الكاملة الوشيكة قد تفسر سبب تحرك العقود الآجلة لصناديق مجلس الاحتياطي في الاتجاه الآخر.

وأشار البيت الأبيض إلى أن تقرير البطالة لشهر أكتوبر تشرين الأول قد لا يصدر أبدا، لأنه يعتمد على مسح للأسر لم يُجر في أثناء الإغلاق الحكومي.

ويرى المستثمرون احتمالا بنسبة تقل عن 50 بالمئة لخفض سعر الفائدة 25 نقطة أساس في الشهر المقبل، لكن احتمالات هذه الخطوة في مرتفعة للغاية في يناير كانون الثاني.

وبالنسبة للعملات الأخرى، انخفض الجنيه الإسترليني 0.3 بالمئة إلى 1.3152 دولار إذ لم يتمكن من الحفاظ على مكاسبه التي حققها خلال الليل بنسبة 0.45 بالمئة مقابل الدولار.

وجاء انخفاض الجنيه الإسترليني بعد تقرير لصحيفة فاينانشال تايمز يفيد بأن رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر ووزيرة المالية ريتشل ريفز تخليا عن خطط رفع معدلات ضريبة الدخل، مما يمثل تحولا حادا قبل أيام فقط من إعلان الموازنة يوم 26 من هذا الشهر.